مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢١١

الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة نديغوا
	المكسيك	السيد سيسنيروس تشافيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2022/898)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2022/898)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/898، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

السيد بيرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للتكلم معهم اليوم. ولعلهم يتذكرون أنه في آخر مرة قدمت فيها إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.9129) قلت لهم إنه قد تكون لدينا بعض الأنباء الطيبة عندما أعود في كانون الأول/ديسمبر. ومنذ أكثر من عام وحتى الآن، لم تتوفر أنباء إيجابية في السودان. فمنذ استيلاء الجيش على السلطة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، يجد البلد نفسه في أزمة سياسية واقتصادية وأمنية متعددة الأبعاد. بيد أن الديناميات استمرت لأكثر من أسبوعين، على الرغم من الآمال في أن يجد السودان مخرجا من الأزمة ويشرع في مرحلة انتقالية جديدة أكثر استدامة. وأود أن أشرح تلك الديناميات.

في يوم الإثنين الماضي، ٥ كانون الأول/ديسمبر، وقعت القيادة العسكرية ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية على اتفاق سياسي إطاري. وكان من المفترض أن يمهد الطريق، بعد جولة أخرى من المحادثات بشأن المسائل الجوهرية، للتوصل إلى اتفاق سياسي نهائي وتشكيل حكومة مدنية جديدة، تقود البلد نحو الانتعاش وإجراء انتخابات ديمقراطية خلال مرحلة انتقالية مدتها سنتان. وأود أن أشيد بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف السودانية. لقد قطع أصحاب المصلحة العسكريون والمدنيون شوطا طويلا منذ الانقلاب قبل عام، من إعلان الجيش في تموز/يوليه عن انسحابه من السياسة، وصولا إلى التطورات الأخيرة.

ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت الآلية الثلاثية، وهي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وثيقة من قيادة الجيش تتضمن تعليقاتها وتعديلاتها على مشروع الوثيقة الدستورية التي كانت قد أُعدت في وقت سابق تحت رعاية اللجنة التسييرية لنقابة المحامين السودانيين. ومثل ذلك انفراجة أولى مهمة. وفي الوقت نفسه، شكل الموقعون المدنيون على المسودة تحالفا للمشاركة بشكل جماعي في محادثات مع الجيش. ثم اتفق هذا التحالف والجيش على عملية سياسية من مرحلتين للعودة إلى مرحلة انتقالية بقيادة مدنية. وقد اختُتمت المرحلة الأولى الآن بالتوقيع على الاتفاق السياسي الإطاري. والمرحلة الثانية على وشك أن تبدأ، وأحداث اليومين الماضيين هي السبب في أنني لست في نيويورك اليوم ولكني أتكلم مع المجلس من الخرطوم. ومن الأمور المشجعة أن أصحاب المصلحة المدنيين والعسكريين على حد سواء أصبحوا أكثر شفافية بشأن التفاهمات الأولية وكثفوا جهودهم للتواصل مع الجهات الفاعلة الأخرى ومع العامة.

ولا بد أن يؤدي اتفاق سياسي نهائي، بمجرد التوصل إليه، إلى تشكيل حكومة مدنية والتي يُنتظر أن تكون في وضع أفضل للتصدي

للأوضاع الأمنية والإنسانية والاقتصادية ولتمهيد الطريق نحو بناء دولة ديمقراطية تقوم على حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وإيجاد مستقبل لشباب السودان وشاباته. ومن شأن ذلك أيضا أن يجعل استئناف محادثات السلام مع الحركات التي لم تتوصل بعد إلى سلام مع الحكومة واستعادة الدعم الدولي واسع النطاق للسودان أمرا ممكنا.

إن حقيقة أننا نقترب من نهاية العام تجعل هذه اللحظة فرصة سانحة للتفكير مليا في التحديات التي واجهناها خلال الأشهر الـ ١٣ الماضية. لقد تسبب الانقلاب والمأزق السياسي الذي تلاه في دخول البلد في حالة من عدم اليقين وانعدام الأمن. واحتدمت التوترات إلى أن وصلت إلى أعمال عنف في المناطق التي كانت تنعم بالهدوء في وقت سابق. وتفيد التقارير بمقتل أكثر من ٩٠٠ شخص وإصابة كثيرين آخرين في نزاعات عنيفة منذ بداية هذا العام. وفي الشهر الماضي، وقعت اشتباكات كبيرة في ولايات النيل الأزرق وغرب كردفان ووسط دارفور. ويدل تجدد العنف الواسع النطاق على تزايد الهشاشة على مستوى الدولة، التي تفاقمت بسبب استمرار الفراغ الحكومي. إذ تفتقر السلطات المحلية ببساطة إلى القدرات والموارد اللازمة لحماية المدنيين حيث لا يزال يتعين معالجة الأسباب الجذرية للمظالم الأساسية.

ومنذ إحاطتي السابقة للمجلس بشأن ولاية النيل الأزرق في أيلول/سبتمبر، فرضت حالة الطوارئ في تلك المنطقة. وفي حين أن مستويات العنف قد هدأت، فإن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر. كما وقعت أعمال عنف قبلي في محلية لغاوا، في غرب كردفان، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل ١٩ شخصا على الأقل وتشريد ٦٥ ٠٠٠ شخصا. وفي ولاية وسط دارفور، شهد الشهران الماضيان قتالا عنيفا بين جيش تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد النور، وقوات الدعم السريع. ووقعت آخر حلقة من العنف في جبل مرة في تشرين الثاني/نوفمبر وأسفرت عن مقتل ١٣ مدنيا وتشريد ٦٠٠ ٥ شخص. وقد أكد لي زعيم جيش تحرير السودان، عبد الواحد النور، خلال زيارتي الأخيرة إلى جوبا أنه "لن يهاجم ولن يصعد". وأود أن أحث جميع الأطراف على الالتزام بذلك المبدأ على الأقل.

وفي جميع أنحاء السودان، أدى النزاع إلى نزوح أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية العام. هذه كوارث من صنع الإنسان، غالبا ما تنجم عن نزاعات حول الوصول إلى الموارد، ويبدو أنها تتفاقم بسبب المناورات السياسية في أكثر من بضع حالات. وكل ذلك يفاقم من الكوارث الطبيعية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ويقدر الشركاء في المجال الإنساني أن حوالي ١٥,٨ مليون شخص – ثلث السكان – سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٣. هذه زيادة قدرها ١,٥ مليون شخص مقارنة بعام ٢٠٢٢– وهي الأكبر منذ عقد. في عام ٢٠٢٢، تجاوز عدد الأشخاص المتضررين من الفيضانات عددهم العام الماضي ووصل إلى ٣٤٩ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء البلد. يستمر التضخم المرتفع في تقليل القوة الشرائية للأسر، مع عدم قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي حين تمكنت الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة من مساعدة ٩,١ مليون شخص محتاج في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، لم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ سوى بنسبة ٤١,٣ في المائة.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. واستمرت الاحتجاجات ضد الحكم العسكري وظلت سلمية إلى حد كبير. غير أن قوات الأمن تصرفت أو ردت في معظم الأحيان باستخدام القوة المفرطة. وفي آخر حادث، وقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل محتجان في أم درمان، مما رفع العدد الإجمالي للقتلى في صفوف المحتجين منذ الانقلاب إلى ١٢١ شخصا، معظمهم في العاصمة. بالإضافة إلى ذلك، أصيب أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص. وكما ذكرت مرارا وتكرارا أمام المجلس، يتعين على السلطات أن تحترم الحق في التجمع السلمي، وأن تمتنع عن الاستخدام المفرط للقوة، حتى عند استفزازها. ولا يقل عن ذلك أهمية كفالة سلامة الإجراءات القانونية للمدعى عليهم الذين يواجهون المحاكمة.

وفي ذلك السياق، فإن الزيارة التي قام بها إلى السودان في الشهر الماضي مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك – وهي أول زيارة ميدانية له منذ توليه مهامه – تشهد على

التزام الأمم المتحدة الثابت بدعم حقوق الإنسان في السودان. وأشكر السلطات السودانية على تسهيل زيارة السيد تورك.

إن المشاركة المجدية للنساء والشباب عامل حاسم لنجاح العملية السياسية والعملية الانتقالية. وتواصل مجموعة حقوق المرأة، وهي مجموعة متنوعة من النساء غير الحزبيات من مختلف المناطق، الانخراط مع جميع الأطراف لضمان حقوق المرأة في أي اتفاق مستقبلي. وتواصل المجموعة الدعوة إلى مشاركة المرأة مشاركة مجدية في العملية بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة عبر الوفود. ومما يشجعني أن مجموعة حقوق المرأة قد حظيت بقبول أوسع وأن بعض مطالب المرأة قد أدرجت في الاتفاق الإطاري.

وفي الأشهر الأخيرة، بذلت الآلية الثلاثية جهودا كبيرة لتشجيع أصحاب المصلحة السودانيين على المشاركة في العملية السياسية. ويشمل ذلك عقد اجتماعات مع لجان المقاومة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، زارت الآلية الثلاثية كسلا للاستماع إلى مختلف أصحاب المصلحة والمسؤولين والمجتمع المدني والنساء والشباب وزعماء القبائل من شرق السودان، الذي يمكن القول إنه أكثر مناطق البلد تهميشا وأقلها تمثيلا. وفي الأسبوع الماضي، سافرت الآلية الثلاثية إلى جوبا للاجتماع مع زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، عبد العزيز الحلو، وزعيم جيش تحرير السودان عبد الواحد النور لإطلاعهما على العملية السياسية والاستماع إلى آرائهما.

ولئن كان التوقيع على الاتفاق الإطاري إنجازا مهما، فلا تزال ثمة حاجة إلى معالجة مسائل خلافية حاسمة في الاتفاق النهائي. وتشمل تلك المسائل إصلاح قطاع الأمن ودمج القوات، والعدالة الانتقالية، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ومركز لجنة تفكيك نظام ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ واسترداد الأموال العامة، وشرق البلد. ونرى أيضا أنه من المفيد أن يكون هناك تبادل في الآراء في هذه المرحلة الثانية بشأن الأولويات الاقتصادية والإنمائية للحكومة الجديدة. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري بالفعل التنسيق مع المجتمع الدولي في الميدان هنا لضمان توفير حزمة دعم لفترة انتقالية جديدة.

ولئن كان التقدم على المسار السياسي مشجعا، فإنه لا يزال من الممكن أن يخرج عن مساره بسبب التحديات والمفسدين. ومع اقتراب السودان من التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي، فإن مَن لا يرون نهوضا بمصالحهم نتيجة التوصل إلى تسوية سياسية قد يصعدون من محاولاتهم لتقويض العملية. ويمكن لعملية شاملة للجميع بما فيه الكفاية أن تساعد في الحماية من نفوذهم. وهناك حاجة أيضا إلى الدعوة المتضافرة من جانب المجتمع الدولي لتشجيع المواقف البناءة من جانب الذين ليسوا أو لا يريدون أن يكونوا جزءا من العملية، فضلا عن الذين لم ينضموا إليها بعد.

وفي الختام، أود أن أشيد مرة أخرى بالسودانيين الذين اتخذوا قبل يومين الخطوة الشجاعة المتمثلة في الموافقة على اتفاق الإطار السياسي والتوقيع عليه. لقد كانت تلك عملية يقودها سودانيون ويملكون زمامها حقا. ويوفر الاتفاق الإطاري الآن طريقا لتحقيق تطلعات شباب السودان، نساء ورجالا. ومع ذلك، فإن العمل مع الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا دعما لتلك الجهود يمكن أن يساعد السودانيين على المضي قدما على الطريق الذي اختاروه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بيرتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته اليوم وعلى الجهود الحثيثة المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وكذلك أرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في جلستنا اليوم.

أولا، أود أن أرحب بالتوقيع على اتفاق الإطار السياسي بوصفه خطوة مهمة نحو العودة إلى حكومة انتقالية بقيادة مدنية في السودان. فالجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية للاتفاق على ترتيب حكم انتقالي بقيادة مدنية حقيقية جديرة بالثناء، ولكن هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونحث الآن جميع الأطراف السودانية على أن تتحد

على وجه الاستعجال وراء اتفاق نهائي لتشكيل حكومة بقيادة مدنية. وتدين المملكة المتحدة مقتل متظاهرين اثنين آخرين في الفترة المشمولة بالتقرير وتدعو قوات الأمن إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام الحق في الاحتجاج السلمي.

ثانيا، ينبغي أن نكون واضحين في أن عواقب التأخير في التوصل إلى اتفاق نهائي ستكون وخيمة. إذ من المتوقع أن يحتاج ما يقرب من ثلث سكان السودان إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٣. ومن الضروري بذل جهد متضافر لاستكمال المفاوضات بغية التصدي للتحديات الإنسانية والاقتصادية الملحة التي يواجهها السودان. وبوسع حكومة انتقالية بقيادة مدنية أن تضع البلد على طريق التعافي وتتيح الاستئناف الكامل للدعم الدولي. تعمل المملكة المتحدة مع الشركاء لتنسيق دعم اقتصادي كبير لحكومة انتقالية بقيادة مدنية بمجرد تشكيلها.

ثالثا، كما أخبرنا الممثل الخاص للأمين العام بيرتس، لا تزال الحالة الأمنية في جميع أنحاء السودان هشة أيضا. ونكرر الإعراب عن قلقنا الشديد إزاء أعمال العنف واسعة النطاق في ولايتي النيل الأزرق وغرب كردفان. ونحث السلطات السودانية على تنفيذ الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا للسلام، والانخراط مع المجتمعات المحلية المتضررة من أجل استعادة السلام والوفاء بمسؤوليتها عن حماية المدنيين.

وفي الختام، تشيد المملكة المتحدة بالحلول التوفيقية التي قدمتها جميع الأطراف للاتفاق على الإطار السياسي الأولي. وندعو إلى إجراء حوار شامل للجميع بشأن المسائل المعلقة دون تأخير، ونؤيد قيام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بأداء دور قوي في تيسير تلك المفاوضات التي يقودها السودانيون. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم مسيرة السودان نحو الديمقراطية وتحقيق مطالب الشعب السوداني بالحرية والسلام والعدالة.

ونأمل أن يتمكن المجلس من التعبير العلني الجماعي عن آخر التطورات في بيان صحفي يصدر قريبا.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص بيرتس على ما قدمه من معلومات مستكملة وعلى جهوده الدؤوبة، وكذلك على جهود فريقه – إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

وترحب النرويج بالتوقيع هذا الأسبوع، في الخرطوم، على اتفاق الإطار السياسي، وهو اتفاق هام أمكن التوصل إليه من خلال قيادة وملكية مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة السودانية وبالتيسير الفعال من الآلية الثلاثية للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. وهذا حل نابع حقاً من الداخل.

كما نشكر الممثل الخاص على المعلومات المستكملة عن المرحلة الثانية من العملية السياسية. إننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الحفاظ على الزخم الذي تولد. وسيكون للآلية الثلاثية دور هام في تيسير المرحلة الثانية. ومن الضروري أن تكون نتيجة هذه المرحلة الثانية حلا سودانيا.

كما يجب أن يكون للنساء والشباب دور هادف وبناء في التوجه بالعملية نحو المستقبل. وأي اتفاق ينتج عن عملية غير شاملة للجميع سيفتقر إلى المصداقية لدى الشعب السوداني والمجتمع الدولي.

ونحن الآن بحاجة إلى مشاركة جميع الأيدي استعدادا للمرحلة التالية، سواء في السودان أو على الصعيد الدولي. ويجب أن تتلقى الحكومة الانتقالية المدنية المقبلة الدعم المناسب في الوقت المناسب، وخاصة في ظل خلفية الأزمة الاقتصادية، التي تؤثر بشكل مفزع على الأمن الغذائي وسبل العيش. إن سكان المناطق المهمشة والمناطق المتضررة من الحرب معرضون بشدة للمخاطر. ويجب أن نعزز العمل الإنساني لتلبية الاحتياجات الناشئة ومنع حدوث حالة أسوأ في العام المقبل.

ولا تزال النرويج تشعر بالقلق إزاء استمرار استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين والمدنيين في السودان. ويجب أن يتوقف ذلك الآن. ولكي ينجح الانتقال الديمقراطي الشامل للجميع، يجب ضمان بيئة

مواتية. إن للناس الحق في التجمع السلمي، والسلطات السودانية ملزمة بضمان إمكانية ممارسة هذا الحق دون خوف من العواقب. وتقع على عاتق الحكومة أيضا مسؤولية حماية جميع المدنيين والسماح بالوصول الكامل والآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية وتيسير ذلك.

أخيرا، بما أن هذه هي آخر جلسة بشأن السودان خلال فترة عضويتنا الحالية في المجلس، اسمحوا لي أن أنهي بياني بالفكرة التالية.

من المهم أن يدعم مجلس الأمن الحلول الأفريقية. وقد كان من الممكن للتطورات في السودان خلال الأشهر الـ ١٤ الماضية أن تتيح فرصة رئيسية للقيام بذلك. فبينما شهدنا نهجا واضحا وحاسما من الاتحاد الأفريقي، لم يتمكن المجلس من التكلم بصوت واحد دعما للآلية الثلاثية والعملية السياسية. بدلا من ذلك، ومن خلال صمته، بعث المجلس بإشارات غير واضحة إلى الطرفين، مما جعل من الصعب إحراز تقدم. إن دعم الحلول الأفريقية لا يمكن أن يكون مجرد عبارات مجازية؛ بل يجب ترجمته إلى أفعال. وينبغي لمجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة للوقوف وراء الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والإعراب عن دعمه الكامل للآلية الثلاثية والعملية السياسية.

وتقف النرويج وراء الشعب السوداني في تطلعاته إلى التحرك نحو انتقال ديمقراطي وإجراء الانتخابات.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته، ونرحب بحضور ممثل السودان في جلسة اليوم.

ترحب أيرلندا بالتقدم الكبير المحرز في العملية السياسية نحو انتقال ديمقراطي جديد في السودان. إننا نشيد بالشعب السوداني على اتخاذه هذه الخطوة الهامة على طريق العودة إلى مستقبل مفعم بالأمل، ونقدر كثيرا جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في دعم وتيسير ذلك التقدم.

لقد شهدنا العواقب الوخيمة لانقلاب العام الماضي على جميع جوانب الحياة السودانية – من السياسة والأمن إلى الاقتصاد. ولكي يتعافى السودان من هذه النكسة، يتعين على الجيش الآن أن يفي بالتزامه بتسليم السلطة إلى حكومة يقودها مدنيون. ويجب أن تهيئ بيئة مواتية للمرحلة التالية من العملية السياسية. وهذا يعني، من الناحية العملية، أنه يجب على الأجهزة العسكرية والأمنية وقف استخدام القوة ضد المحتجين، ووقف الاحتجاز غير القانوني، وضمان الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

لقد كان الإفراج عن سجناء سياسيين رفيعي المستوى في وقت سابق من هذا الأسبوع إجراء حاسما لبناء الثقة. ومع ذلك، لا يزال سودانيون عاديون آخرون ممن دعوا ببساطة إلى العودة إلى الانتقال الديمقراطي رهن الاحتجاز. سيكون إطلاق سراحهم في الحقيقة مؤشرا على أن هذا الاتفاق يمثل بداية عودة الشعب إلى السلطة. ويتطلب التوصل إلى اتفاق سياسي دائم مباركة شعب السودان – ليس في الخرطوم فحسب، بل في جميع أنحاء البلد.

فلا يمكن أن تكون مجرد صفقة نخبوية أخرى. لقد شهد السودان ما يكفي من تلك الصفقات بعد أكثر من ٣٠ عاما من الدكتاتورية والحرب. وشهدت السنوات التي تلت ثورة ٢٠١٩ اتساع فجوة الثقة. ولا بد من معالجة ذلك خلال هذه المرحلة الثانية من المفاوضات. لقد قام الشباب والمجتمع المدني والنساء ولجان المقاومة على مستوى المجتمعات المحلية بأدوار رئيسية في مسيرة السودان نحو الديمقراطية.

لقد كانت النساء غائبات من الغرفة يوم الاثنين. فيجب الوفاء بالالتزام بمشاركة المرأة بنسبة ٤٠ في المائة، وهذا منصوص عليه في الاتفاق الجديد. يجب أن تكون المرأة على طاولة المفاوضات، وفي هيئات صنع القرار، وفي جميع مجالات الحياة العامة. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة بصورة مجدية في العملية السياسية وتنحية المصالح الخاصة والمواقف المتمترسة جانبا. وهناك الآن حاجة إلى روح توافق الآراء من أجل تحقيق تطلعات شعب السودان.

وكما سمعنا للتو من السيد بيرتس، هناك عدد من المسائل الحيوية التي يتعين حلها في الأسابيع المقبلة. وعلى وجه الخصوص، ستكون المساءلة والعدالة الانتقالية حاسمتين للسلام الدائم. وكما يقر

الاتفاق، يجب أن يحقق ذلك العدالة لضحايا الجرائم الحالية والسابقة في السودان على حد سواء. ويمكن للعمل الهام الذي قام به الخبراء السودانيون خلال الفترة الانتقالية السابقة أن يكون نقطة انطلاق مفيدة. كما يمكن للسودان الاستفادة من خبرة الأمم المتحدة والدروس المستفادة من بلدان أخرى – مثل كولومبيا – التي وجدت سبلا لتحقيق العدالة التي تتمحور حول الضحايا. وكما قال مفوض الأمم المتحدة السامي بعد زيارته الأخيرة للسودان، يجب أن تكون حقوق الإنسان والعدالة في صميم تلك المرحلة الانتقالية.

لقد صرفت الأزمة السياسية انتباه السلطات عن الوفاء بمسؤوليتها عن توفير الأمن في السودان. كما أنها شجعت بعض الجهات الفاعلة على الاستفادة من الأزمة حتى تستولي على الموارد والمناصب. وكان تزايد العنف على المستوى دون الوطني مثيرا للقلق. إن العودة إلى حكومة بقيادة مدنية وإصلاح قطاع الأمن هما أمر أساسي لحل النزاعات مثل تلك التي شهدناها في النيل الأزرق ودارفور وكردفان.

وأخيرا، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية. فهذه الحالة مستمرة في التدهور وتزداد سوءا بسبب الأزمة الاقتصادية وآثار تغير المناخ والجوع الذي يفاقمه النزاع. وستواصل أيرلندا والاتحاد الأوروبي دعم السودان في تخفيف حدة هذه الأزمة الإنسانية. والواقع أن أيرلندا قدمت هذا الشهر إسهاما إضافيا لشركاء العمل الإنساني في السودان. وسنواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوداني وهو يخرج من ظل الانقلاب.

علاوة على ذلك، تؤيد أيرلندا اقتراح إصدار بيان صحفي يرحب بالاتفاق السياسي، كما ذكر ممثل المملكة المتحدة.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وكينيا وبلدي، غانا.

أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص فولكر بيرتس على إحاطته. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل السودان في هذه الجلسة.

بينما نجتمع هنا اليوم، لا يزال السودان يواجه تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية كبيرة. ومع ذلك، نرحب بتوقيع الاتفاق السياسي الإطاري بين القوى السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية في ٥ كانون الأول/ديسمبر، والذي يشكّل خطوة أولى مهمة في إعادة البلد إلى عملية الانتقال الديمقراطي. ونشيد بالتقدم السياسي الذي يُحرز في ضوء الحوار الجاري بين مختلف الجهات السياسية صاحبة المصلحة في السودان. لقد أظهر الشعب السوداني قدرة على الصمود. ونرى أنه سيتغلب بدعم من مجلس الأمن، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، فضلا عن قيادة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومساعدة المجتمع الدولي، على التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية الحالية.

واستنادا إلى ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2022/898)، يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن يركزوا بيانهم على المسائل الأربع التالية: الحالة على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية وولاية البعثة المتكاملة.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، يلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة مع التقدير التقدم المحرز حتى الآن في صياغة دستور جديد، بقيادة نقابة المحامين السودانيين. ونشيد بإعداد مشروع الدستور على نحو يشمل الجميع على يد لجنة مؤلفة من مختلف التجمعات الحزبية السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين البارزين، وبتوقيع كل من "قوى الحرية والتغيير – المجلس المركزي" و "الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل" وحزب المؤتمر الشعبي وجماعة أنصار السنة، فضلا عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والرابطات المهنية، على المشروع.

ونشيد بالآلية الثلاثية، المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على جهودها المتواصلة لتقديم الدعم للجهات السودانية صاحبة المصلحة في تعزيز الحوار السياسي الذي أفضى إلى توقيع الاتفاق السياسي الإطاري.

ويناشد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن الجهات الموقعة على الاتفاق أن تواصل جهودها الرامية لتوسيع قاعدة الدعم، لا سيما بالعمل مع الأطراف غير الموقعة سعيا لبناء توافق في الآراء ومعالجة المسائل المتبقية.

وعلاوة على ذلك، نحث السلطات السودانية، التي تتحمل مسؤولية أساسية عن تهيئة بيئة مواتية تفضي إلى إجراء حوار سياسي عملي وشامل للجميع، على دفع عجلة التقدم المحرز عن طريق إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين كونه تدبيرا حاسم الأهمية لبناء الثقة في ذلك الصدد.

وعلى الجبهة الأمنية، لا يزال الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن يشعرون بقلق عميق لأنه على الرغم من توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٣ آب/أغسطس، فقد تكرر اندلاع أعمال عنف قبلية في دارفور، مما أسفر عن انعدام عام للأمن، فضلا عما تشهده ولاية النيل الأزرق من اشتباكات قبلية ونزاع مسلح وأعمال إجرامية. ويمكن لهذه الاشتباكات أن تقوض الحوار السياسي الجاري وجهود السلام. ويساور الأعضاء الأفارقة الثلاثة قلق بالغ إزاء التدمير المتكرر والمتعمد للمزارع خلال موسم الأمطار، مما يفاقم الحالة الاقتصادية المتردية بالفعل في السودان. وندعو حكومة السودان إلى التحقيق في حوادث انعدام الأمن والأنشطة الإجرامية ومحاسبة مرتكبيها.

وبينما نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان للاستجابة للحالة، يلزم بذل المزيد من الجهود، بما فيها التعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك تنفيذ اتفاق جوبا للسلام.

ويلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بقلق الحالة الاقتصادية المتردية في السودان وأزمة الغذاء العالمية، التي جعلت أسعار المواد الغذائية الأساسية فوق مقدور العديد من السودانيين الضعفاء بالفعل. وكما أشار تقرير الأمين العام، ارتفعت أسعار الذرة الرفيعة والدخن بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٥ في المائة في آب/أغسطس، لتسجل مستويات قياسية جديدة، ومن المرجح أن تتأثر مساحة الحصاد وغلته في عام ٢٠٢٢ جراء تغير المناخ، فقد تراجعت مستويات الأمطار في بداية الموسم إلى أقل من المتوسط في السودان فضلا عن الخسائر المحلية الناجمة عن الفيضانات وارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الزراعية، بما في ذلك الوقود.

ولا يفتأ الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن يضمون صوتهم إلى نداء الأمين العام من أجل إيجاد طرائق استثنائية لدعم المجتمعات المحلية الضعيفة وحماية رأس المال البشري والاجتماعي من خلال مواصلة تقديم المساعدة الدولية للسودان للتخفيف من معاناة الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال. ويود الأعضاء الأفارقة الثلاثة لفت الانتباه إلى أن السودان لا يزال يستقبل لاجئين جدد من البلدان المجاورة، مما يفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد في الوقت الراهن.

ويحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على إعادة النظر في التعليق المؤقت للمساعدات المقدمة للسودان واستئناف برامج ومشاريع الدعم التي تقدمها للحفاظ على حياة السكان المدنيين وسبل عيشهم. ونشيد بجهود الجهات المانحة الإنسانية الدولية، التي تواصل تقديم المساعدات الحيوية لشعب السودان.

ولا يمكن التقليل من شأن الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في دعم عملية الانتقال الديمقراطي وتهيئة الظروف للدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان. ونحيط علما بإنجازات البعثة التي أبرزها الفرع "ثالثا" من تقرير الأمين العام، ونتعهد بتقديم دعمنا للبعثة في تنفيذ الأهداف الأربعة.

ونحيط علما مع التقدير بالجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة والسلطات السودانية، فضلا عن غيرهما من الجهات صاحبة المصلحة، بغية تيسير التنفيذ السريع للخطط والبرامج المحددة. ونؤكد من جديد أيضا أن جميع البرامج والمبادرات ينبغي أن تستند إلى الاحتياجات والأولويات التي يحددها السودان.

في الختام، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، مرة أخرى، تضامنهم مع شعب السودان ويدعون إلى إيجاد حل للمأزق السياسي بقيادة سودانية لتحقيق السلام والأمن المستدامين والمزيد من التنمية الاقتصادية. ويؤيد الأعضاء الأفارقة الثلاثة البيان الصحفي الذي قدمته المملكة المتحدة بشأن التوقيع على الاتفاق السياسي الإطاري للسودان يوم الإثنين، ٥ كانون الأول/ديسمبر.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته الشاملة.

ترحب الولايات المتحدة بإعلان الأطراف السودانية عن اتفاق سياسي إطاري مبدئي. فذلك الاتفاق يشكّل خطوة أساسية أولى نحو إعادة إرساء العملية الانتقالية الديمقراطية في السودان. وهناك الآن طريق موثوق للتوصل إلى اتفاق نهائي من شأنه أن يُخرج السودان من أزمته السياسية الراهنة.

ونشيد بما يبذله الأطراف من جهود لحشد الدعم للاتفاق الإطاري من طائفة واسعة من الجهات الفاعلة السودانية وعزمها على بدء مرحلة أخرى من الحوار الشامل للجميع بشأن المسائل الرئيسية التي تحظى بالاهتمام. بيد أن عامل الوقت جوهري. ونحث جميع الأطراف الفاعلة السودانية على الانخراط في الحوار بحسن نية وإنشاء حكومة انتقالية بقيادة مدنية في أقرب وقت ممكن. ونؤيد تأييدا تاما الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير المرحلة القادمة من الحوار واختتام المفاوضات.

وتؤكد الولايات المتحدة مجددا ضرورة أن تحترم الحكومة السودانية، بما في ذلك الأجهزة العسكرية والأمنية، احتراما كاملا حريات تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي. ويجب أيضا أن تفي الحكومة والجيش بمسؤوليتهما عن حماية السكان ومحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف ضد المدنيين.

وندعو الحكومة إلى تهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر للمفاوضات عن طريق إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف العنف ضد المتظاهرين والتراجع عن القرارات الإدارية الأخيرة التي تقوض سلطات نقابة المحامين السودانيين والمنظمات المهنية الأخرى.

وتدين الولايات المتحدة أفعال المفسدين داخل السودان وخارجه الذين يحاولون تقييد الحيز السياسي وتقويض تحقيق الاستقرار والانتقال الديمقراطي في السودان. وبالمثل، ندين أعمال العنف الأخيرة التي وقعت في ولايتي دارفور والنيل الأزرق، التي أشار إليها الممثل الخاص للأمين العام من فوره، والتي تفاقم الحالة الإنسانية المتردية وتقوض مكاسب اتفاق جوبا للسلام. ويبرهن ذلك العنف على الحاجة الملحة إلى تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وإنشاء آليات دولية قوية للرصد والإبلاغ والنشر الكامل لقوات حفظ الأمن في دارفور وإرساء عمليات عدالة انتقالية شاملة وجامعة وشفافة.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص بيرتس على ما قدمه من معلومات بآخر المستجدات ونرحب بممثل السودان في هذه الجلسة. تشيد ألبانيا بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في دعم السودان وشعبه، وتؤيد اضطلاع البعثة بدور أقوى.

ويظل يساورنا القلق إزاء الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في السودان. إن توقيع تمثيل واسع للقوى السياسية والعنصر العسكري في السودان على اتفاق إطاري سياسي في ٥ كانون الأول/ديسمبر موضع ترحيب وثناء كبيرين. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية بقيادة مدنية. وفي ذلك الصدد، نعيد تأكيد دعمنا الكامل لعمل الآلية الثلاثية في زيادة تسريع تلك العملية. كما نحث جميع أصحاب المصلحة الآخرين على الاستفادة من ذلك الزخم، والدخول في حوار بناء وسد الفجوة بين الخصوم. وسيكون ذلك ضروريا لإنجاز المهام الانتقالية التي ستمكن الشعب السوداني من اختيار مستقبله من خلال الانتخابات. ونرحب بالدور الذي يؤديه المجتمع المدني السوداني وإسهامه الهادف في المناقشات بين السودانيين. ونشيد بالمرأة السودانية لالتزامها بالسلام وحقوق الإنسان. ونرحب كذلك بزيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى

السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ونؤيد بيانه بأن حقوق الإنسان يجب أن تكون في صميم العملية الانتقالية.

ويظل يساورنا القلق إزاء الحالة في دارفور. وما ورد في التقارير من تجدد للعنف على نطاق واسع في ولاية النيل الأزرق أمر مثير للقلق ويجب أن يتوقف. وتدل الحالة الراهنة في دارفور وفي جميع أنحاء البلد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، مع الوضع في الاعتبار أن عامين قد انقضيا على توقيعه. والمساءلة عن العنف ضد المدنيين وعن العنف الجنسي والجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، في ذلك الصدد، أمر أساسي لتنفيذ الاتفاق بطريقة تحسن حياة الشعب السوداني. كما إن الاحتياجات الإنسانية لا تزال مرتفعة جدا ومن المتوقع للأسف أن تتنامى خلال العام المقبل. ولذلك، فإننا ندعو السلطات السودانية إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المتضررين وضمان سلامة العاملين في مجال العمل الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم لمساعدة المحتاجين.

وقد حان الوقت الآن للاستفادة من الزخم والبناء عليه بالاتفاق على تشكيل حكومة بقيادة مدنية تتمكن من استعادة الديمقراطية في البلد. وسيكون أمرا حيويا أن يواصل المجلس رصد الحالة السياسية في السودان وأن يتكلم بصوت واحد. وفي ذلك السياق، نقف على استعداد لتأييد إصدار بيان صحفي للترحيب بالتطورات الأخيرة، كما ذكر ممثل المملكة المتحدة.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السيد بيرتس على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وبالطبع، على عمله في الميدان. وأرحب بوفد السودان في هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بالإشادة بالسودان على آخر التطورات على الجبهة السياسية. ونرحب بمشروع الدستور الانتقالي الذي أعدته نقابة المحامين السودانيين ونأمل أن تساعد المناقشات الجارية بين القوى السياسية المدنية في ذلك الصدد على وضع الأساس لتسوية سياسية أوسع نطاقا. ونأمل كذلك أن يفتح التوقيع في ٥ كانون الأول/ديسمبر على اتفاق إطاري سياسي بين العنصرين المدني والعسكري سبيلا لتعاون أوثق وأكثر إثمارا. ونعرب عن تقديرنا للمشاركة النشطة للعديد من ممثلي المجتمع المدني في لجنة الصياغة التابعة لنقابة المحامين ونأمل أن تؤدي إلى حوار شامل حقا ومملوك وطنيا.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة، ما زال يساورنا القلق إزاء العنف القبلي المتكرر في كل من غرب كردفان ومنطقة النيل الأزرق، الذي أدى إلى مقتل المئات وتشريد الآلاف من النساء والرجال والأطفال. وعلى الرغم من أننا ندرك محدودية الموارد المتاحة، فإننا ندعو السلطات السودانية إلى زيادة جهودها لحماية المدنيين في تلك المناطق وتعزيز المساءلة وكفالة تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة للنازحين.

ويسلط العنف المتكرر الضوء على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في مناطق دارفور وكردفان والنيل الأزرق. وحشد الدعم من الشركاء الدوليين أمر ملح إذا أريد استئناف تقديم المساعدة المالية إلى السودان من أجل ضمان توفير الخدمات الأساسية وإيجاد فرص اقتصادية جديدة. ومعالجة القيود الاجتماعية – الاقتصادية والحد من الفقر خطوتان أساسيتان نحو السلام المستدام. وثمة خطوة رئيسية أخرى في ذلك الاتجاه تتمثل في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام من دون مزيد من التأخير. ونشجع السلطات السودانية على العمل من أجل تنفيذ الاتفاق على نحو أكثر جرأة وسرعة.

وفي الختام، أود أن أؤكد دعم وفد بلدي للعمل الحاسم الذي تقوم به الآلية الثلاثية، كما ورد في الجلسات السابقة للمجلس. ونشيد بجهود التيسير الهامة جدا التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإنهاء المأزق السياسي في السودان.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): شكرا، السيدة الرئيسة. بداية أشكر الممثل الخاص، السيد بيرتس، على موافاتنا بآخر المستجدات، بما في ذلك جهود الآلية الثلاثية، في ظل التفاهمات التي تم التوصل إليها بشأن مسودة الوثيقة الدستورية التي أفضت إلى التوقيع على الاتفاق السياسي الإطاري مطلع هذا الأسبوع، ونتطلع إلى

اعتماد المجلس البيان الصحفي بشأنه. كما أرحب بمشاركة السفير، الحارث محمد، في جلستنا اليوم.

وفي سياق مناقشتنا، أود أن أركز على ثلاث مسائل هامة:

أولا، ترحب دولة الإمارات بالتوقيع على الاتفاق السياسي الإطاري وما حظي به من إشادة إقليمية ودولية ونأمل أن يفتح هذا الاتفاق صفحة جديدة يمضي على إثرها الشعب السوداني في مساره نحو الأمن والازدهار المنشودين. ولهذا، تتطلب المرحلة المقبلة البناء على الزخم الحالي لضمان التوصل إلى اتفاق سياسي مستدام، وذلك من خلال مُضاعفة الجهود لرأب الصَّدْع بين الأطراف والتشاور في المسائل العالقة، لا سيما وأن الأمور مرهونة بأوقاتها. ونُشدد هنا على أهمية مواصلة إشراك النساء في المشاورات لضمان عكس احتياجاتهن وأولوياتهن في المرحلة الانتقالية وما بعدها. ولا يفوتني التأكيد على أهمية تغليب لغة الحوار والحكمة لما فيه من مصلحة للشعب السوداني الشقيق.

ثانيا، نُؤكد على أن إنجاح المرحلة الانتقالية في السودان يقتضي استئناف مؤسسات التمويل الدولية برامجها ومواصلة الشركاء الدوليين دعم اقتصاد السودان لتفادي انهيارِه في هذه المرحلة الهامة، خاصة مع استمرار التضخم وارتفاع مستويات البطالة وتراكم الديون الخارجية. وتزداد الحاجة إلى مثل هذا الدعم في ظل تفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية، حيث لا تزال المجتمعات تعاني من صعوبة الحصول على السلع الأساسية، وكذلك الأضرار الجسيمة الناجمة عن الفيضانات الشديدة التي شهدتها بعض المناطق مؤخرا.

ثالثا، تابع بلدي بقلق الاشتباكات القبلية الأخيرة في ولايتي غرب كردفان والنيل الأزرق التي سعى السودان للاستجابة لها عبر اتخاذ عدد من الإجراءات لتهدئة الأوضاع، بما في ذلك من خلال عمل لجنة تقصي الحقائق. ونؤكد هنا على أن احتواء مثل هذه التوترات والحيلولة دون تجددها يتطلب استمرارية جهود السودان المحلية والبناء عليها. وبالمثل، فيما يتعلق بالأوضاع في دارفور، فإن اتفاقات المصالحة المحلية أثبتت أهميتها في مواصلة دعم الاستقرار فيه. كما كان للمساهمات القيمة للجنة الدائمة لوقف إطلاق النار بالغ الأثر في إحراز تقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية لدارفور، وفقا لاتفاق جوبا للسلام. ونُشدد في هذا السياق على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم للسودان لاستكمال تنفيذ جميع بنود اتفاق جوبا للسلام.

وختاما، نعرب عن خالص تمنياتنا بالتوفيق للسودان خلال استكمال المرحلة الانتقالية بما يلبي تطلعات شعبه في تحقيق الاستقرار والازدهار. وبدورنا، سنواصل متابعة جهود الآلية مع الأطراف السودانية خلال هذه الفترة الهامة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته بشأن تطور الحالة في السودان. ونحيط علما أيضا بالإحاطة التي قدمتها زميلتنا ممثلة غانا، السفيرة كارولين أوبونغ – نتيري، عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) خلال الـ ٩٠ يوما الماضية (انظر S/PV.9210). ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان الحارث إدريس محمد في هذه الجلسة.

ونلاحظ أنه في الخرطوم في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وقعت القيادة العسكرية لجمهورية السودان وعدد من الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني التي تشكل جزءا من فصيل المجلس المركزي للائتلاف الحاكم السابق، قوى الحرية والتغيير، على اتفاق إطاري سياسي يحكم إدارة الفترة الانتقالية في البلد. وتنص الوثيقة على تشكيل حكومة مدنية يرأسها رئيس للوزراء، ودعوة جديدة لانعقاد أعلى سلطة جماعية في السودان، المجلس السيادي الأعلى؛ وجمعية تشريعية انتقالية، بمشاركة مختلف العناصر السياسية على أساس الحصص؛ والبدء في صياغة دستور جديد؛ وتمديد الفترة الانتقالية لمدة سنتين، يعقبها إجراء انتخابات عامة. ونعتبر التوصل إلى تلك الاتفاقات خطوة هامة نحو إحداث أثر لتحقيق الاستقرار في الحالة السياسية الداخلية في السودان. ونتوقع أن يمكن ذلك من استئناف مساعدة المانحين الدوليين للبلد، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على حل المسائل الخطيرة التي ازدادت في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

ونحتاج حاليا إلى التركيز على تنفيذ الاتفاق الموقع. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نواصل العمل الدؤوب مع جميع القوى السياسية والجماعات العرقية والدينية ذات النفوذ في السودان، بما في ذلك تلك التي لم توقع على الاتفاق. ومن شأن ذلك أن يهيئ الظروف اللازمة للمضي قدما بالعملية السياسية، التي تهدف إلى تحقيق اتفاق وطني واسع النطاق. ونحن مقتنعون بأن الشعب السوداني يستطيع أن يحل بشكل مستقل المشاكل التي تواجهه دون تدخل خارجي. وندعو الآلية الثلاثية، التي تتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى مواصلة جهودها لدعم كامل العملية السياسية السودانية وصياغة دستور لتوحيد جميع القوى السياسية الرئيسية في البلد.

وندعو مرة أخرى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بقيادة السيد بيرتس، إلى التصرف بدقة وفقا للولاية المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإيلاء كل عنصر من عناصرها اهتماما متساويا. وفي هذه المرحلة، من الأهمية بمكان تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة مساعدة المانحين، التي يجعلها الاتفاق الإطاري المبرم ملحة بشكل خاص. ونعتقد أن من النفاق محاولة ربط استئناف المساعدة الدولية بنقل السلطة إلى حكومة مدنية في البلد.

ونلاحظ استقرار الحالة في دارفور في الأشهر الأخيرة. ونعتقد أن الفضل في ذلك الصدد يعود إلى القيادة العسكرية للبلد للتصدي الفوري لحالات التصعيد وتنفيذ مبادرات هامة في المنطقة، تتناسب مع قدراتها ومواردها، تشمل المصالحة وتطبيع حياة الناس. ونثق بأن السلطات الوطنية والمحلية ستواصل اتخاذ التدابير اللازمة على وجه السرعة لمنع تصاعد العنف القبلي.

إن الإحاطة الفصلية اليوم هي الأخيرة قبل الاستعراض التالي لنظام الجزاءات المفروضة على السودان في مجلس الأمن، والذي سيجري في شباط/فبراير ٢٠٢٣. وما زلنا مقتنعين بأن الحالة الراهنة في دارفور تبرر إعادة النظر في قيود الجزاءات المفروضة على السودان منذ ١٧ عاما. لم تفقد الجزاءات أهميتها فحسب، بل إنها لم تعد تخدم عملية سياسية، كما أنها قيدت عمل الحكومة السودانية في المنطقة وأثرت على حياة الناس. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن في العام القادم من معالجة المسألة وحلها من خلال الحوار البناء.

وختاما، نأمل أن ينجح السودان الصديق في التغلب على تحدياته الراهنة والسير على طريق التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمساعدة تلك العملية بكل الطرق.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته وأرحب بالممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

ترحب الصين بتوقيع الأطراف السودانية على الاتفاق الإطاري السياسي يوم الاثنين الماضي، وهو ما يمثل خطوة رئيسية للسودان نحو تجاوز المأزق السياسي والعودة إلى الانتقال السياسي. وهذا تطور مشجع. ونعرب عن تقديرنا للدور التنسيقي للآلية الثلاثية، التي تتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وندعو القوى السياسية غير الموقعة إلى الانضمام إلى الاتفاق في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن جميع الأطراف السودانية يمكن أن تستفيد من الزخم الإيجابي الحالي، وأن تظل منخرطة في الحوار للتوصل إلى حل للمسائل العالقة وإعادة الانتقال السياسي إلى مساره.

لا يمكن لأي بلد أن يحقق انتقالا سياسيا بين عشية وضحاها. يجب أن يعتمد على الاستكشاف المضني والجهود الدؤوبة التي يبذلها شعبه. والسودان ليس استثناء من ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بالمبدأ الذي يقوده السودانيون ويملكون زمامه المتمثل في دعم جميع الأطراف السودانية في دفع عملية الانتقال السياسي بثبات من خلال الحوار والمشاورات المستمرة. إن الضغط على السودان بإلغاء المعونة الاقتصادية وتخفيف عبء الدين لا يقل عن كونه عقابا جماعيا للشعب السوداني، بدلا من مساعدته على حل مشاكله. ومن شأن هذه الممارسة أن تؤدي إلى عواقب اقتصادية وإنسانية خطيرة، وبالتالي يجب رفضها.

وإن أعمال العنف القبلي الأخيرة في ولايتي النيل الأزرق وغرب كردفان مثيرة للقلق. ونشرت الحكومة السودانية قوات الأمن في المناطق المتضررة في الوقت المناسب، مما ساعد المجتمعات المتنازعة على التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار، واتخذت مجموعة من الخطوات الجادة لتحقيق استقرار الحالة. وتستحق تلك الجهود التقدير. إن النزاع القبلي آفة دائمة يعاني منها السودان، مع العديد من الاشتباكات العنيفة التي تنطوي على منازعات على الأراضي وسرقة الماشية. ويتعين على الحكومة أن تعزز الأمن والتنمية وتتخذ خطوات أخرى لمعالجة مطالب مختلف القبائل فيما يتعلق بتخصيص الموارد، ونزع فتيل التوترات القبلية، والسعي إلى القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.

وفقا لتقرير الأمين العام (S/2022/898)، فإن الحالة في دارفور في الآونة الأخيرة مستقرة نسبيا، مع انخفاض في العنف واسع النطاق، وهو ما لم يكن ممكنا بدون الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة السودانية. ولم تعد جزاءات مجلس الأمن المفروضة على السودان ذات صلة بالتطورات في الميدان. إن الجزاءات تعوق قدرة الحكومة السودانية على القيام بعمليات أمنية وتوفير الحماية الفعالة للمدنيين في دارفور، ولذلك ينبغي تعديلها في الوقت المناسب إلى أن ترفع نهائيا. ومما يؤسف له عجز المجلس عن وضع معايير لتعديل الجزاءات المفروضة على السودان خلال العامين الماضيين. ويجب ألا تستخدم جزاءات المجلس كأداة سياسية لممارسة الضغط على السودان. عندما نناقش تجديد الجزاءات في شباط/فبراير ٢٠٢٣، تحث الصين القائم بالصياغة على إجراء تحسينات جوهرية على النص حتى يتمكن المجلس من وضع معايير واضحة وواقعية لتعديل الجزاءات بدون مزيد من التأخير.

وبالنظر إلى آثار الأمطار الغزيرة والفيضانات وأزمة الغذاء والطاقة العالمية، لا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية في السودان هشة جدا، حيث يحتاج ثلث سكانه إلى الإغاثة الإنسانية. ولم تمول خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام ٢٠٢٢ إلا بنسبة ٤١ في المائة من احتياجاتها، وهو ما يقل كثيرا عن المطلوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسودان. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدته للسودان وترحب بعقد اجتماع لأصدقاء السودان تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونتطلع إلى أن تعزز البعثة عملها في مساعدة السودان على تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء السلام.

والصين، بوصفها صديقا وشريكا مخلصا للسودان، ملتزمة بالمساعدة في تنمية البلد وإفادة شعبه. ووقعت الصين مؤخرا اتفاقا ثنائيا جديدا للتعاون الاقتصادي والتقني مع السودان. وتم الانتهاء من مشروع تجديد مدرسة الصداقة السودانية – الصينية الثانوية في أم درمان بمساعدة صينية. وبالتعاون مع اليونيسيف، نفذت الصين أيضا مشروعا للرعاية الصحية للأمهات والأطفال في السودان يستفيد منه أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص في غرب دارفور. وسنزيد من توافقنا الاستراتيجي والتشغيلي مع السودان وسنواصل مساعدته قدر استطاعتنا بغية تمكين السلام والتنمية هناك في أقرب وقت ممكن.

السيد سيسنيروس تشافيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته.

وأود أن أشيد بالتوقيع على الاتفاق الإطاري المدني – العسكري في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن تؤدي هذه الخطوة الأولى في أقرب وقت ممكن إلى تشكيل حكومة انتقالية مدنية تساعد على إرساء الأساس لإجراء الانتخابات. وفي ذلك الصدد، نعترف بجهود الآلية الثلاثية والشركاء الآخرين لاستعادة عملية الانتقال إلى الديمقراطية في السودان ونؤيدها. ويحظى الاتفاق الإطاري بدعم عدد كبير من الجهات الفاعلة والجماعات السياسية السودانية. وندعو إلى حل أي مسائل معلقة من خلال الحوار السلمي والشامل للجميع، وندعو القوى السياسية التي لم توقع بعد على الاتفاق إلى الانضمام إليه.

وبغية تنشيط العملية السياسية والمساعدة على تحقيق الاستقرار في السودان، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نعطي الأولوية لإصلاح القطاع الأمني، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والعدالة الانتقالية. ونحث الأطراف الفاعلة الرئيسية على العمل بالتنسيق مع الآلية الثلاثية لتحقيق تلك

الغاية. وكما قلنا من قبل، كانت المرأة إحدى القوى الدافعة وراء الثورة في السودان، ولذلك من الأهمية بمكان أن يكون لها صوت في صنع القرار على جميع المستويات وفي جميع مراحل العملية السياسية. ومما لا شك فيه أن الحصة المقترحة المتمثلة في تخصيص ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من المقاعد في الحكومة والهيئة التشريعية للمرأة ستسهم في زيادة الإدماج، وندعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إمكانية تحقيق هذا الهدف.

نشعر بالقلق إزاء اندلاع أعمال العنف في ولايتي النيل الأزرق وغرب كردفان في الأشهر الأخيرة. وامتدت الأعمال العدائية إلى مناطق جديدة وازدادت حدتها. ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، فضلا عن حوادث العنف الجنسي والجنساني التي لا تزال ترد تقارير عنها. ونحث السلطات على معالجة الأسباب الجذرية للعنف، ومضاعفة جهودها في مجال المنع، وتعزيز المصالحة على مستوى المجتمع المحلي وحماية السكان المدنيين، ولذلك ندعو إلى التعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، وكما أكد المفوض السامي لحقوق الإنسان خلال زيارته مؤخرا للسودان، فإن حماية حقوق الإنسان والمساءلة جانبان أساسيان يجب أن نواصل العمل بشأنهما. ففي حالة دارفور، على سبيل المثال، لن يكون الاستقرار النسبي مستداما ما لم يحرز تقدم في إنشاء لجان وآليات لمعالجة مسائل العدالة الانتقالية، وعودة المشردين داخليا، واستعادة حقوق الملكية، ضمن مسائل أخرى.

ونرحب بحقيقة أنه على الرغم من بعض العقبات الإدارية، فإن لجنة وقف إطلاق النار الدائم بدأت عملها أخيرا. ونأمل أن تواصل عملها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، تماشيا مع ولايتها.

ومن المسائل المعلقة معالجة الأزمة الاقتصادية والإنسانية الخطيرة التي تواجه البلد. ومن المتوقع أن يحتاج ثلث السكان إلى المساعدة الإنسانية بحلول عام ٢٠٢٣. وندعو الحكومة إلى ضمان الوصول غير المقيد والآمن للعاملين في المجال الإنساني والمنظمات الإنسانية. خلال فترة ولاية المكسيك بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، اتسمت الحالة في السودان بتعليق النظام الدستوري وآثاره الخطيرة على استقرار البلد والمنطقة بأسرها. ولذلك، نعتقد أن من الضروري أن يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد دعما للعملية السياسية.

وفي الختام، نأمل أن يرسي الاتفاق الموقع مؤخرا الأساس لعملية ديمقراطية وشاملة للجميع يمكن أن تؤدي إلى السلام الذي كافح الشعب السوداني بشدة من أجله.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص فولكر بيرتس على بيانه. وأرحب أيضا بمشاركة السودان في جلسة اليوم. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

ونرحب بالتوقيع في ٥ كانون الأول/ديسمبر على اتفاق إطاري بين العسكريين وجزء كبير من المعارضة المدنية، مما يدل على روح التوافق في العمل على التغلب على الأزمة السياسية. ويجب تنفيذه الآن بغية إحراز تقدم سريع بشأن المسائل المعلقة، ولا سيما الإصلاح الأمني، والعدالة الانتقالية، وإدارة اتفاق جوبا للسلام، وتحديد جدول زمني للانتخابات، التي تشكل الجزء الثاني من المفاوضات. وينبغي أن يتبع التوقيع أيضا تعيين حكومة مدنية في أقرب وقت ممكن. ونحيط علما بالأحكام المتعلقة بنقل السلطة إلى المدنيين ومشاركة المرأة في الحياة العامة. ويجب على السلطات ضمان الظروف المواتية للعملية السياسية من خلال كفالة الحق في الاحتجاج السلمي ووضع حد لإفلات مرتكبي العنف ضد المحتجين من العقاب.

ونشجع جميع القوى السياسية السودانية على دعم هذه العملية. ويحتاج السودان إلى حل أزمته السياسية والعودة إلى مسار الانتقال بغية الاستجابة لحالة الطوارئ الاقتصادية والإنسانية. يدعم الاتحاد الأوروبي السكان السودانيين، لا سيما في مجالي التعليم وحقوق الإنسان، بمساعدة قيمتها ٤٨ مليون يورو. ومن المنتظر أن تُعتمد في القريب العاجل حزمة بقيمة ١٤٠ مليون يورو تهدف إلى دعم الرعاية الصحية والزراعة ومكافحة انعدام الأمن الغذائي. وأخيرا، يقدم الاتحاد الأوروبي أيضا ٧٨ مليون يورو من المساعدات الإنسانية. إن إنشاء

حكومة قادرة على أداء وظائفها ضروري أيضا لوقف دوامة العنف القبلي، وعلى وجه التحديد من خلال نشر القوة المشتركة وإعادة إدماج المقاتلين. وفي ذلك الصدد، نشجع جميع الجماعات المسلحة التي لم توقع بعد على اتفاق جوبا للسلام على الانضمام إلى عملية السلام دون تأخير.

وما يتطلع إليه الشعب السوداني هو إعادة إرساء انتقال ديمقراطي موثوق ومتماشٍ مع الالتزام الذي قطعه العسكريون على أنفسهم بمغادرة الساحة السياسية بمجرد استيفاء شروط إنشاء حكومة مدنية، وهو أمر ضروري في نهاية المطاف لاستعادة ثقة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن فرنسا ستواصل دعم جهود الشعب السوداني في هذه الفترة الصعبة، سواء في إطار الاتحاد الأوروبي أو من خلال المؤسسات الدولية والاتحاد الأفريقي، إذا ما تم ضمان العودة إلى الانتقال الديمقراطي، مع جدول زمني محدد جيدا للانتخابات.

ونشيد بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي ما فتئنا نؤيدها باستمرار. ويجب أن يستمر التعاون بين السلطات والآلية الثلاثية خلال الفترة المقبلة بغية التنفيذ بحسن نية لنص وروح الاتفاق الإطاري الذي تم التوقيع عليه للتو.

وأدعو إلى التعجيل باعتماد البيان الصحفي الذي يجري تعميمه بشأن هذا الموضوع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الهند.

أشارك الآخرين في شكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته المفصلة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

لا تزال عملية الانتقال السياسي التي بدأت قبل أربع سنوات تواجه عقبات على أرض الواقع. ومع ذلك، فإن التطورات مؤخرا، بما في تلك المتعلقة بمسودة الدستور، مشجعة. ونرحب أيضا بالتوقيع على اتفاق إطاري سياسي في السودان. وقد ساعدت الجهود التي بذلتها السلطات السودانية لتهيئة بيئة مواتية عن طريق إلغاء حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد والإفراج عن المعتقلين السياسيين على تخفيف حدة التوترات. يتعين على أصحاب المصلحة السودانيين تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن والتحرك نحو اتفاق سياسي شامل للجميع. ونكرر التأكيد على أن إجراء حوار سياسي شامل للجميع وموثوق يقوده السودانيون ويمتلكون زمامه يظل أمرا مهما جدا للجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للمأزق الحالي. ونأمل أن يواصل أصحاب المصلحة معالجة مسألة إصلاح قطاع الأمن والمساءلة، فضلا عن تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ونشجع الآلية الثلاثية، التي تتألف من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في المرحلة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة لتيسير التوصل إلى اتفاق سياسي.

ونحيط علما بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، لا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية في دارفور. وواصلت اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار عملها بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار. وانخفاض العنف في منطقة دارفور علامة مشجعة. وفي الأشهر المقبلة، نأمل أن تبذل الجهود للتعجيل بنشر القوة المشتركة لحفظ الأمن. ولا يمكن معالجة العنف الطائفي بفعالية في غرب كردفان والنيل الأزرق، بسبب عوامل معقدة، لا سيما بشأن النزاعات على الأراضي، إلا من خلال إعطاء الأولوية للمصالحة ومعالجة القضايا السياسية والأمنية.

وعلى الجبهة الاقتصادية، أثر تعليق جزء كبير من المساعدة المقدمة من المانحين الدوليين، إلى جانب توقف المؤسسات المالية الدولية عن المشاركة، تأثيرا شديدا على تدفق المساعدة الإنمائية الخارجية. ويؤثر نقص التمويل كذلك على أنشطة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وقدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة. ولا بد من زيادة دعم المجتمع الدولي للنداءات الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أقول إن الهند تتمتع بعلاقات ودية طويلة الأمد مع السودان وشعبه. وعلى مر السنين، ساعدت الهند السودان

من خلال عدة مشاريع في إطار خطوط ائتمان ميسرة وبناء القدرات والمساعدة الإنسانية. فالدعم البناء من المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية فيما يمضي السودان وشعبه نحو مستقبل مستقر وآمن ومزدهر.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أود أن أتقدم بالشكر للسيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في المرحلة الانتقالية في السودان على إحاطته الشاملة وعلى نهجه الجديد المتسم بالتفاؤل لا التشاؤم، كما ساد من قبل. وأتمنى له التوفيق في كل الجهود التي يقودها، أو تقودها الآلية الثلاثية ضمن إشرافه على البعثة.

تعززت حالة التفاؤل بالتوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف السودانية يعيد الانتقال في البلد إلى مساره الديمقراطي ويحافظ على المكتسبات التي يتطلع إليها الشعب السوداني، والمعبر عنها في شعارات الحرية والسلام والعدالة، وهي القيم التي مَهَرَها شباب السودان بعزيمتهم وتضحياتهم بعد الإعلان عن التوقيع على الاتفاق الإطاري السياسي يوم الاثنين الماضي. وبدون الدخول في تفاصيل أشرت إليها، يهمني أن أشكر أيضا الوفود على كل الإحاطات التي قدمتها هنا بدعم عملية الانتقال والمطالبة بالدعم الدولي العاجل لترسيخ قاعدة الانتقال العريض التي تحققت. وأود أن أركز على النقاط التالية بشأن تقرير الأمين العام (S/2022/898).

في محور التطورات المهمة، أشار التقرير إلى وجود معطيات وشواهد بارزة يمكنها أن تحدث تقدما لإنهاء الأزمة السياسية السودانية بتشكيل حكومة مدنية جديدة ثالثة تحظى بتوافق مسنود من قاعدة سياسية عريضة.

إن السودان يمر بمرحلة استثنائية معقدة منذ ثورة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وملاحظة الأمين العام في محلها، حيث تتوفر النوايا الآن وتسلط الجهود للتوصل إلى توافق بين القوى المدنية والعسكرية لتعزيز مسار التحول الديمقراطي.

ويدعم هذا ما أكده رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في بيانه أمام الجمعية العامة (انظر A/77/PV.8)، بالتزام المكون العسكري بعدم المشاركة في السياسة، وتحويل الجيش إلى مؤسسة خاضعة للدستور وقيم المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، ومنع تسييسه أو تحزبه أو أدلجته، والتزامه بالمهنية العسكرية البحتة لضمان وحدته ووحدة أراضي السودان وسلامته الإقليمية.

لقد وقعت بالفعل قوى الثورة وقوى الانتقال والمكون العسكري – يوم الاثنين الموافق ٥ كانون الأول/ديسمبر – على الاتفاق السياسي الإطاري الذي رعته الآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسوف يظل الاتفاق مفتوحا بلا حجر لكل المكونات السياسية للتوقيع عليه لفتح الطريق لتشكيل حكومة مدنية من الكفاءات الوطنية لاستعادة مسار الانتقال الجديد وصياغة الدستور الانتقالي.

ولتعزيز هذا الاتفاق، ندعو الأمين العام والأمم المتحدة لوضع خبرته الأممية بوصفه رئيسا للدبلوماسية المتعددة الأطراف، ومن واقع خلفيته السياسية وتجربته السابقة مع السودان، أن يقود شخصيا جهود دعم الوفاق السياسي السوداني وتأمين مسار الانتقال الديمقراطي وسط التحديات التي يعلمها، وذلك بمساعدة السودان، وبالتالي استمرار دعم الأمم المتحدة النوعي والكيفي لمتطلبات الانتقال السياسي، حتى تتميز عن غيرها من العمليات المتعلقة بالدعم السياسي وبناء السلام؛ ومساعدة السودان لرفع العقوبات الأممية المفروضة؛ ومخاطبة المؤسسات المالية العالمية للوفاء بتعهداتها لدعم اتفاق سلام جوبا؛ وبذل جهود خاصة لإقناع بقية الحركات المسلحة التي لم تنضم إلى السلام بأن تفعل ذلك؛ ورعاية الديمقراطية السودانية في مسارها الوعر حتى تبلغ منتهاها وتحقق هدفها المنشود لإقامة انتخابات حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية؛ وبذل مساع حميدة شخصية لبناء الثقة بين كافة المكونات السودانية العسكرية والمدنية والثورية والنسوية والشبابية.

وفيما يخص الوضعية في دارفور التى أشار إليها بيرتس في تقريره وأشارت إليها إحاطات الوفود، فقد وافقَنا التقرير أنها مستقرة

نسبيا بفعل جهود المصالحات المحلية والقبلية التي جرت خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٢ في غرب وجنوب دارفور بإشراف نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول محمد حمدان دقلو.

أما بشأن الاشتباكات التي وقعت في مناطق النيل الأزرق وغرب كردفان، التي تناولتها الوفود وأشار إليها التقرير، يمكن توضيح التالي.

لجأت القوات الحكومية المحلية في النيل الأزرق خلال الاشتباكات بين قبيلتي الهوسا وبعض المكونات الإثنية بالمنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ إلى إدارة الأزمة بالفصل بين الأطراف المتنازعة والسيطرة على الوضع وبسط الأمن، إلى جانب تدخل القيادات الأهلية، ومن بينهم سلطان مايرنو، لتهدئة المجموعات الغاضبة.

كما أصدر مجلس الدفاع والأمن عددا من القرارات للسيطرة على التفلت الأمني وحماية وإغاثة المتأثرين، حيث يتم معالجة الآثار المجتمعية عبر المصالحات وجبر الضرر وتحريك عجلة العدالة الجنائية بحق المنتهكين. وتم إرسال تعزيزات من قوات مشتركة تضم الجيش وقوات الدعم السريع لتعزيز الأمن في النيل الأزرق، كما تم تسيير قوافل الدعم العيني للمناطق المتأثرة بالأحداث في المنطقة.

وبشأن تجدد النزاع في محلية لقاوة بولاية جنوب كردفان بين المكونات السكانية في تشرين الأول/أكتوبر، فيمكن أن نعزوها إلى نشاط الحركات المسلحة المعارضة للاستثمار في الصراعات القبلية، مما أسهم في توسيع دائرة تداعياتها السالبة. وتم تطويق النزاع بتدخل الإدارات الأهلية وإرسال قوات حكومية مشتركة من المركز لتأمين المدينة وإستعادة نشاط الأسواق تمهيدا لعودة النازحين. ويعزى هذا النزاع بالأساس للاستقطاب الإثني الذي أحدثته الحركة الشعبية/جناح عبد العزيز الحلو، حيث اتهمت القوات المسلحة الحركة الشعبية بانتهاك وقف إطلاق النار الموقع في عام ٢٠١٦.

ولقد يسرت الحكومة عمل المنظمات الإنسانية للوصول إلى مناطق المتضررين. وأوضحنا خلفية هذه الأحداث التي لم ترد في التقرير الحالي.

وبخصوص النقاط الواردة في المحور الأمني، يمكن أن نردها إلى المسببات الآتية: النزاعات حول ملكية الأراضي جوهرها التغير المناخي، وهذا بناء على تقارير متخصصة للأمم المتحدة. لقد تعرض السودان لتغير المناخ بشكل كبير، مما تسبب في اضطراب المجتمعات المحلية، والنزوح من القرى، وتغير معدلات هطول الأمطار، واندفاع العواصف غير المعتادة، والأثر السلبي على موارد المياه والطاقة والزراعة، وتآكل التربة، وتأثير الجفاف من خلال زيادة كمية النتح، وانحسار رطوبة الأرض وتقلص خصوبة التربة.

وهذا أدى إلى تفاقم المنازعات بين المزارعين والرعاة والمستقرين والبداة للتدهور البيئي، مما أثر بدوره على الوضع الأمني للمجتمعات المحلية وانعكاساته على جهود الحد من الفقر وانكماش النمو الاقتصادي. وأدت تلك العوامل إلى زيادة عدد النازحين. ويمكن القول إن المجتمعات المحلية المذكورة ضمن هذا المحور ومحور حقوق الإنسان متأثرة بدوامة التغير المناخي وانعدم الموارد وتأثر النظام الأمني للمجتمعات.

ولذلك، شدد المفوض السامي لحقوق الإنسان على بناء الثقة بين المكونات السودانية. ولذلك، سوف تتحسن وضعية حقوق الإنسان بزوال الأزمة السياسية وإجراء الإصلاحات القانونية وتنفيذ اتفاقيات السلام ورفع كفاءة حماية المدنيين وتيسير عودة النازحين. وأوضح التقرير شكر رئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للسلطات السودانية على تسهيل زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان، لا سيما أن السودان يتمتع بعضوية مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وفيما يخص محور الانتهاكات ضد الأطفال، علينا توضيح الجوانب العملية التي أجرتها الحكومات الانتقالية منذ ثورة ديسمبر في هذا الخصوص. فقد تم تعديل قانون القوات المسلحة في عام ٢٠١٩، بعد ثورة ديسمبر، وهي ملتزمة بموجهات خطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٦. وإضافة إلى جهود الحكومة الانتقالية في تفعيل الخطة الوطنية للوقاية، يلتزم السودان كذلك بتنفيذ الخطة

الوطنية لحماية الأطفال في أماكن النزاع وزيادة الوعي بحمايتهم من الانتهاكات في أماكن النزاع المسلح عبر عملية الفحص المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة للقوات الأمنية الحكومية والحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، بجانب إنشاء وحدات لحماية حقوق الإنسان من القوات المسلحة والدعم السريع ونشر القوات الحكومية الأوامر القيادية لكافة الوحدات بشكل دوري بعلم المجلس القومي لرعاية الطفولة. وظل السودان يشارك في كافة الفعاليات الخاصة بالأطفال التي يقيمها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وفي إطار الإعداد ورفع القدرات والتوعية، نظمت قوات حفظ الأمن في الفاشر في دارفور في أيلول/سبتمبر ورشة تدريبية وتنويرية عن اتفاق السلام والقانون العسكري والقانون الجنائي وحقوق المرأة والطفل للدارسين من منسوبي الحركات الموقعة في الدفعة الأولى من الترتيبات الأمنية. كما عقدت ورشة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر عن بناء السلام ودور المجتمعات المحلية في السلام والعلاقة بين العسكريين والمدنيين ومناهضة خطاب الكراهية ودور قوة حفظ السلام في دارفور في تعزيز السلام الاجتماعي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت ورشة عمل عن تأهيل وإدماج الحركات الموقعة على الدفعة الأولى من الترتيبات الأمنية تحت رعاية المفوضية القومية للسلام.

كما تم توفير ١٤٠ سيارة ومركبة إضافية لتمكين قوة حفظ الأمن من أداء مهامها في الأمن وحماية المدنيين. ويُعتبر تنفيذ بروتوكول الترتيبات الأمنية شرطا أساسيا لاستدامة السلام وتهيئة المناخ الملائم لعودة النازحين واللاجئين وتنفيذ بقية البروتوكولات في اتفاق جوبا للسلام وتعزيز مسار السلام في دارفور، بالتالي للانتقال والتحول الديمقراطي. كما تم إعداد موازنة متكاملة للجنة وقف إطلاق النار، التي أشار إليها بعض الوفود في تعليقاتهم، واللجان القطاعية والأفرقة الميدانية وتحتوي على المطلوبات اللازمة.

أما حول محور الأوضاع الإنسانية، صحيح أن الأوضاع الإنسانية حرجة أخذا في الاعتبار المعلومات الصادرة عن الأمم المتحدة حول الفجوة الغذائية الكبيرة، والملايين الذين تأثروا بها والتغير المناخي وارتباطه بتفاقم الأوضاع المعيشية والأمنية في المجتمعات المحلية والإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام بجانب بيان عدد اللاجئين في دول الجوار.

لقد أدى النزاع في لقاوة إلى نزوح بعض المكونات بالمنطقة، ولكن بدأت العودة الطوعية لبعض العناصر السكانية. وحاليا، المنطقة هادئة وتم إعادة فتح المدارس والتواصل مع المنظمات الطوعية لتقديم العون الإنساني.

وفي النيل الأزرق جراء العنف القبلي، يواجه آلاف النازحين أوضاعا مأساوية، مثل الفجوة في الأغذية ونقص الدواء في محافظتي الدمازين والرصيرص، حيث يقيمون في مخيمات شمال الدمازين وسط تردي الأوضاع الصحية وسكنهم بالمدارس. وهناك عدد من معسكرات النازحين حيث تضم قبيلة الهوسا في معسكرات سبعة والدبيبة وشمار ومعسكر البان جديد في محافظة ود الماحي والرصيرص حيث تقيم قبيلة الفونج. ولقد أدت موجة النزوح الكبيرة إلى توقف التعليم وعدم حصد المحاصيل بالموسم الزراعي لهذا العام مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية بالولاية. وفي هذا السياق، نطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدخل لمساعدة النازحين واللاجئين في النيل الأزرق وجنوب كردفان والنيل الأبيض وشرق السودان، وهي مناطق تؤوي ٦٠ في المائة من اللاجئين بالسودان.

إن كثافة اللاجئين بشرقي السودان أثرت سلبيا على رفاه المجتمعات المضيفة، ولا بد من تقديم العون لتحسين العمل بخدمات الطوارئ للأوضاع الإنسانية الملحة ودعم الرعاية الصحية ذات الأولوية والأمومة والطفولة، حيث يعاني ثلث أطفال السودان من سوء التغذية الحاد، وتأهيل المستشفيات الريفية والمراكز الصحية. وفي هذا المجال، نشيد بالدعم الذي تلقاه السودان في تشرين الأول/أكتوبر من الأمم المتحدة برغم أن الفجوة في العون الإنساني بشأن السودان وصلت إلى معدل ٤٠ في المائة. إلا أن السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ،

خصص للسودان ٤٦ مليون دولار للعمل الإنساني العام الحالي عبر الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وتتضمن ٦ ملايين دولار لدرء أثر الفيضانات، وسوف تُكمل بمبلغ ٤٣,٥ مليون دولار عبر الصندوق الإنساني للسودان لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة.

أما فيما يخص القسم الأخير من التقرير، المتعلق بالأهداف الأربعة للبعثة، وخاتمته وملاحظات الأمين العام،

نرحب بالإشادات الإيجابية الواردة من الأمين العام في الفقرة ٦٦ بشأن الزخم الإيجابي من أجل التوصل إلى منجز سياسي، ودعوته إلى الاستفادة من الفرصة المواتية الآن الناجمة من الحوار السياسي والحوار بشأن مسودة دستور نقابة المحامين والمداخلات التي أسهم بها أصحاب المصلحة السودانيين لتحويل مسودة الدستور إلى قاعدة إدماج بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي وتعزيز الوفاق المدني العسكري، وحثه المكون المدني على التوصل إلى اتفاق مع المكون العسكري تحت إشراف الآلية الثلاثية على أن يضمن هذا الاتفاق مشاركة المرأة والشباب ولجان المقاومة. ونشيد بدعوته كذلك المجتمع الدولي إلى دعم جهود الآلية الثلاثية لتسهيل الاتفاق السياسي لاستعادة مسار الانتقال السياسي والاستقرار بالسودان.

وفي الفقرة ٦٧، بشأن الملكية الوطنية السودانية للعملية السياسية الجامعة، بحسبانها الطريق الأكثر جدوى للتوصل إلى اتفاق من قبل الأطراف بشأن الأدوار والمهام التي ينبغي القيام بها خلال فترة الانتقال، بهدف مخاطبة القضايا المعقدة التي تشكل جوهر الأزمة الحالية، ومطالبته بأن يستعد المجتمع الدولي للتعبئة العاجلة للدعم المادي والسياسي للحكومة الانتقالية لمساعدتها في مواجهة التحديات العصيبة التي يواجهها السودان، وإشادته كذلك بانحسار العنف القبلي في إقليم دارفور نتيجة للجهود والتدابير التي قامت بها الحكومة بزيادة الحماية للنازحين داخليا في معسكر زمزم وشمال درافور وتمكينهم من الوصول إلى مزارعهم، وهو أمر جدير بالتشجيع.

ختاما، أود في هذه السانحة أن أناشد المجتمع الدولي الإسهام في توفير الدعم المالي لاستكمال تنفيذ كافة بنود اتفاق جوبا للسلام، لا سيما وأن الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا للسلام وما يتصل به من عملية تسريح ودمج لقوات الحركات المسلحة مهمة مكلفة للغاية ومعقدة من حيث جوانبها التنظيمية واللوجستية والمالية. ونشكر كذلك الدول الصديقة التي ما فتئت تدعم هذه الجهود ونشدد على أن للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دورا في هذا الصدد، نأمل أن تؤديه بشكل أفضل.

وفي المجال الاقتصادي، قامت الحكومة الانتقالية بإجراءات اقتصادية ومالية جريئة تمثلت في تحرير سعر الصرف ورفع الدعم من السلع الأساسية والسعي لمعالجة ديون السودان الخارجية المتراكمة، وهي تدابير ضرورية كان لا بد من القيام بها لإزالة التشوهات الموروثة في هيكل الاقتصاد السوداني. وتتواصل جهودنا لرفع الإنتاج في السودان وتحسين الميزان التجاري وخلق الظروف المواتية لجذب الاستثمارات التي ستستفيد حتما من إمكانية السودان الواعدة. وحتى تحقق هذه الإصلاحات الاقتصادية أهدافها المرجوة، فإننا نتطلع إلى استئناف برامج التعاون والمساعدات التنموية من الشركاء الثنائيين الحريصين على نجاح الانتقال في السودان، وكذلك من مؤسسات التمويل الدولية، وذلك للتخفيف من آثار الإصلاحات وتخفيف عبء الدين الخارجي الذي تأهل له السودان باتخاذه للخطوات اللازمة وفقا للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستكمال معالجة التشوهات الاقتصادية الموروثة.

كما يتعين على المجتمع الدولي النهوض بمسؤولياته في تقديم كافة أوجه المساعدات الإنسانية لمئات الآلاف من اللاجئين من دول الجوار الذين يستضيفهم السودان. ونحث الأمانة العامة والمجلس كذلك على إجراء مراجعة استراتيجية شاملة لعمل البعثة على ضوء التطورات الكثيرة التي حدثت في السودان خلال العامين الماضيين والمعوقات التي حدت من قدرة البعثة على تلبية الآمال والتطلعات التي كانت مرجوة عندما تقدم السودان بطلب لإنشائها أولا ونشيد بنجاحاتها المحققة.

أود في الختام التأكيد على أن شركاء الفترة الانتقالية سيواصلون جهودهم الرامية إلى إنجاح الفترة الانتقالية مع تأكيد التزامنا بالحوار،

بوصفه سبيلا لا غنى عنه لمعالجة تحديات الانتقال السياسي في السودان. كما نجدد الالتزام بالعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي قد تعترض سير العملية الانتقالية السودانية، بلوغا للأهداف المثلى التي ينشدها السودانيون.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.